م قوله وتنتفي المتباينين متباينان تباينا جزئيا هو المتباينان بالتباين الكلي كما هو
المتبادر منه الى الفهم لا الاعم منه وهو المباين الجزئي كما ان بناء اعتراضه عليه كما في الجواب بنظر
لجواز ان يكون اعتراضه رده انه لم يبق النسبة مما ذكر النسب بينهما قصدا او عرضا وهو جهة
ذلك النوع من التباين ولو حمل المتباينان على المعنى الاعم كما فعل الشارح رده انه رده لا اندفع
الاعتراض الا ان خلاف المتبادر وفي الجملة يتوجه على المصنف شيء ما حاصل كلامه على خلاف ... واما
ما اورده رده عليه واعلم انه قدس سره لو قدم الجوابين المذكورين بعيد او نقول على الحكم المكنية
على قوله فاعلم لكان احسن ترتيبا وابين تقريبا قوله المتبادر مما ذكره ان الكلي له ايضا معنيان
مختلفان اي بالذات كما ان الجزئي كذلك وفي القول بالمتبادر اشارة الى ان الحمل على هذه العلاقة
على الاختلاف الاعتباري بينهما مع الاتحاد الذاتي فيكون اعتبار مقابلته للجزئي الحقيقي حقيقيا
وباعتبار مقابلته للجزئي الاضافي اضافيا قوله واما في هذا المعنى وهو الذي اندرج تحته شيء
بحيث الامر على ان المعنى الاول وهو الذي صلح لان يندرج تحته شيء بحسب فرض العقل ايضا اضافي
يتوقف تعقله على تعقل الغير لان الاضافة فيه بهذا المعنى الاول يتوقف تحققه على تحقق الغير
كتوقف تعقله على تعقل الغير وهذا مبني على ان توقف تعقل شيء على تعقل غيره بمجرده يستلزم ما
للاضافة بينهما والحق انه ليس كذلك والازم ان لا يكون الجزئي الحقيقي حقيقيا لتوقف تعقله
على تعقل الغير واليه اشار قدس سره بقوله اعد بناء على كونه اضافيا اه قوله واما لم يصح تفسير الجزئي
بما ذكره وما امكن ... انه بحيث شيء ... تركيب كون الكلي الاضافي الى المعنى الحقيقي
فيكون الاختلاف بين المعنيين اعتباريا كما ... اشارة الى ... لا يقال للتعريف ... اضافي

للانسان

للانسان فلو فسر الجزئي الاضافي بما ذكرنا يكون تفسيرا للجزئي الاضافي بما لا يرتضيه العرف
ويلزم منه تفسير الكلي ايضا بما يخالف العرف فتأمل فما ذكرت لك من وجه عدم صحة تفسير الجزئي
الاضافي بما ذكرنا يتضح لك منه امران احدهما ان الحق ان الكلي ايضا له مفهومان اي مختلفان
بالذات وثانيهما ان الحال بين الكليين المختلفين بالذات في النسبة عكس ما بين الجزئيين
وهو ايضا من هذه النسبة منه انه يتضح لك ان الكلي الحقيقي يوجد بدون الكلي الاضافي
ومعلوم ان كل كلي اضافي فهو كلي حقيقي قوله ولا شك ان الخاص والعام متضايفان من هو ان
وهما الذاتان المعروضتان للنسبة المتكررة فقط اعني النسبة المعقولة بالقياس الى نسبة
اخرى معقولة بالقياس الى الاول او مجموع الذاتين والعارض الذي هو النسبة والمتضايفان
الحقيقيان هو النسبة المتكررة فالاول كالاب والابن والثالث كالابوة والبنوة
قوله ولا شك ان الخلل الاول وهو خلل تعريف الشيء بنفسه او بما يتوقف على معرفته اقوى من الخلل
الثاني وهو خلل الشيء بما يضايفه او بما يتوقف على معرفة مضايفه وذلك لان تعريف الشيء بنفسه
يقتضي تقدم معرفة الشيء على معرفة نفسه وفي ذلك التقدم يقتضي المغايرة بينهما وكلاهما منتفيان
وتعريف الشيء بما يضايفه يقتضي التقدم والمغايرة واحدهما منتف لا الاخر قوله وانه لم يسلم اه
مع ان ذلك لا يدفع الخلل الثاني ومنهم من قال وهو الجلبي ره لم يرد المصنف بما ذكره
تعريف الجزئي الاضافي اي قصدا بل اراد ذكر حكم من احكامه قصدا يمكن ان يستنبط منه له تعريف
والحاصل ان قصد التعريف ضمنا ويرد عليه ان المقام يدل على قصد التعريف ظاهرا
اي يقتضي التعريف ظاهرا ... لا ضمنا فهو لا يلائم المقام ويمكن ان يقال ان ...

Copyright © King Saud University